منهج المُحَدّثين في التعامل مع الراوي المُختَلَف فيه

عبد الإله أصبان
جامعة محمد الخامس – الرباط
تكوين الدكتوراه: الدراسات الإسلامية وقضايا المجتمع المعاصر
مختبر التكوين: دراسات في قضايا العلوم والمجتمع
المملكة المغربية

الملخص:

إن الحكم على الأحاديث والآثار تصحيحا وتعليلا يتوقّف بالدرجة الأولى على معرفة الرواة ومراتبهم جرحا وتعديلا، ولأهل الفنّ مصطلحات يعبر كل منها على معنى مغاير لما سواه من ألفاظ الجرح والتعديل، من ذلك عبارة " مختلف فيه ".

وقد افترق العلماء في دلالة هذه العبارة على أنحاء مختلفة، فمنهم من جعلها من مراتب التعديل مطلقا، ومنهم من عدّها من أدنى مراتب التجريح، ومنهم من فصل القول فيها تفصيلا.

وتتغيّى هذه المقالة شرح هذا الاختلاف بأدلته وشواهده، وبيان الراجح والمرجوح منه وفق ما تقتضيه تصرفات الجهابذة من أئمة الحديث وممارساتهم النقدية، وبالله التوفيق.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الحمد لله حق حمده، والصلاة والسلام على سيدنا محمد نبيه وعبده، وعلى آله وصحبه أهل وُدّه، والتابعين لهم بإحسان من بعده.

أما بعد، فإن من تمام العناية بالسنة النبوية المطهرة معرفة الرواة وطبقاتهم، والإلمام بمنازلهم ومراتبهم، قبولا وردّا، اعتمادا وصَدّا، لينماز الضعيف من الصحيح، والمردود من المقبول الرجيح.

ولا يتأتى ذلك إلا عن طريق علم الجرح والتعديل، ومعرفة اصطلاحات الحفاظ، وضبط دلالاتها، ليُلحَق كل راوٍ بأهل طبقته، ويتزل المترلة اللائقة به، ويُحكَم عليه بميزان العدل الذي أمر الله به عباده في محكم كتابه.

وقد جَهِدَ أهل الحديث ــ في القديم والحديث ــ في ضبط هذا العلم الشريف، وأحاطوه من العناية بما تَنْحَلّ له الحُبَى ويُقضَى منه العَجَب، فهذبوا المصطلحات، ورتبوا المنازل، وألحقوا كُلاّ بالمحل اللائق به، خدمة لسنة المصطفى صلى الله عليه وسلم، وبُرورًا بها، سالكين في ذلك منهجا لاحبًا لا يزيغ يمينا ولا شمالا...

ومع ذا وذاك فقد وقع بينهم شيء من الاختلاف في بعض ألفاظ الجرح والتعديل، وحصل لديهم تباين في كيفية التعامل مع من وُصِفَ بها، كالخلاف الحاصل بينهم في مترلة " **الراوي المختلف فيه** " جرحا وتعديلا، ومرتبة روايته قبولا وتعليلا.

وهو ما تروم هذه المقالة ــ بمعونة الله ــ كشف تفاصيله، وتسعى إلى إماطة اللثام عن علله وأسبابه، وتحرير أوجه الخلاف فيه. وسيتم تشقيق قضايا هــذا الموضوع ــ بمشيئة الله ــ إلى خمس نقاط وخاتمة على النحو التالي:

1)ــ تعريف الراوي المختلف فيه.
2)ــ الكتب المصنفة في الرواة المختلف فيهم.
3)ــ دواعي الاختلاف بين النقاد في الحكم على الرواة.
4)ــ مترلة الراوي الموصوف بأنه " مختلف فيه ".
5)ــ منهج النقاد في التعامل مع الراوي المختلف فيه ورواياته.

وعلى الله الاعتماد، وإليه الاستناد، ولا حول ولا قوة إلا به.

1) تعريف الراوي المختلف فيه:

يُقصَدُ بالراوي " المُختلف فيه " عند علماء الحديث: كل راوٍ تباينتْ فيه أقوال النقاد وآراؤهم ما بين معدِّل ومجرِّح، و لم يتفقوا فيه على كلمة واحدة[1].

وهذا الضرب من الرواة هم الأكثر شيوعًا في كتب الرجال، وهم جمهور رواة الآثار ومادة السنن، لأن الرواة على ثلاثة أقسام لا رابع لها:

1ــ قسم اتفق النقاد على توثيقهم والحكم بعدالتهم.
2ــ وقسم أطبقتْ كلمتهم على تضعيفهم والحكم بجرْحَتِهم.
3ــ وقسم اختلفوا فيه ما بين مجرّح ومعدّل.

[1] انظر كتاب " شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل " (1/152ــ153) للأستاذ أبي الحسن مصطفى بن إسماعيل المصري.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وحيث إن هذا القسم هم أكثر نَقَلَة الأخبار، ومُعْظم رواةِ الآثار، كان لزامًا علينا أن نفحص أحوالهم، ونتعرف على منهج أهل الحديث في التعامل معهم ومع مروياتهم.

2)ــ الكتب المصنفة في الرواة المختلف فيهم:

وقبل الشروع في وصف مناهج أئمة الحديث ونقادهم في التعامل مع هذا الضرب من الرواة، يجدر بنا أن نتعرف على ما وُضِعَ من التصانيف في هذا الباب قديما وحديثا.

- فأما كتب المتقدّمين، فقد وقفت منها على ثلاثة عناوين كالآتي:

1ــ كتاب " المختلف فيهم " للحافظ أبي حفص عمر بن أحمد المعروف بابن شاهين (ت 385 هــ). وقد طبع بمكتبة الرشد بالرياض سنة 1420 هــ/ 1999م، تحقيق ودراسة الدكتور عبد الرحيم بن محمد بن أحمد القشقري.

2ــ كتاب " الفصل بين النّقَلَة " للحافظ أبي حاتم محمد بن حبان البُسْتي صاحب " الصحيح " المعروف بــ" التقاسيم والأنواع " (ت 354 هــ).

وهو كتاب لم نقف عليه، وإنما ألفَيْنا وَصْفه والحديثَ عنه في بعض كتب ابن حبان نفسه[1].

ومن ذلك قوله في ترجمة " داود بن الزبرقان " من " المجروحين " (358/1): (وإنما نملي بعد هذا كتاب " **الفصل بين النقلة** "[2] ونذكر فيه كل شيخ اختلف فيه أئمتنا ممن ضعفه بعضهم، ووثقه بعضهم، ونذكر السبب الداعي لهم إلى ذلك، ونحتج لكل واحد، ونذكر الصواب فيه، لئلا يطلق على مسلم الجرح بغير علم، ولا يقال فيه أكثر مما فيه، إن قضى الله ذلك وشاء).

3ــ كتاب " معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد " ويُسمّى هذا السِّفر أيضا بــ " من تُكُلم فيه وهو مُوثق " من تصنيف الحافظ أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت 748 هــ). طبع عدة طبعات، منها طبعة دار المعرفة سنة 1406 هــ/ 1986م، حققه وعلق عليه أبو عبد الله إبراهيم سعيداي إدريس.

ويمكن أن يُضاف إلى هذه الدواوين الثلاثة ذلكم الفصل الحافل الفريد الذي عقده الحافظ زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (ت 656 هــ) في خاتمة كتابه " الترغيب والترهيب "، ووَسَمَهُ بــ " باب الرواة المختلف فيهم ".

- هذا فيما يخص مصنفات المتقدمين من العلماء، أما المُحْدَثون فقد وقفتُ من كتبهم على العناوين التالية:

1ــ " القول الفصل في الرواة المختلف بالحكم عليهم عند أئمة الجرح والتعديل، مع الإمام ابن عبد الهادي الدمشقي (ت744هــ)، دراسة مقارنة": من إعداد الأستاذ د.عدي جاسم حمادة صالح الجبوري، بجامعة تكريت.

2ــ " اختلاف النقاد في الرواة المختلف فيهم مع دراسة هذه الظاهرة عند ابن معين ": إعداد الأستاذ الدكتور سعدي مهدي الهاشمي، من جامعة أم القرى.

3ــ " الراوي المختلف فيه جرحا وتعديلا: تعريفه، المؤلفات فيه، أسباب اختلاف النقاد، حكم روايته ": أعده الدكتور مصطفى أبو زيد محمد رشوان، أستاذ الحديث وعلومه المساعد بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بسوهاج. وهو عبارة عن مقال مطول تَمّ نشره في الجزء الثالث من مجلة كلية أصول الدين والدعوة بأسيوط، العدد السابع والثلاثون 2019م.

---

[1] انظر " الثقات " (13/1)، (27/6)، و " المجروحين " (358/1) لابن حبان.

[2] وقع في هذا العنوان تحريف في طبعة دار الصميعي من " المجروحين " أصلحناه من " الثقات " (131/1)، (27/6).

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

4ــ " قواعد علمية مهمة في معرفة حال الراوي المختلف فيه وإلحاقه بأحد أقسام القبول والرد ": للأستاذ عمرو عبد المنعم سليم. نشرته دار الضياء في جزء لطيف سنة 1428 هــ/ 2008 م.

فهذا منتهى ما وقفت عليه بعد الفحص مما ألف من المؤلفات في القديم والحديث في هذا الصّدَد، وفوق كل ذي علم عليم.

3)ــ دواعي الاختلاف بين النقاد في الحكم على الرواة:

ينبغي أن لا يغيب عن ذهنك وأنت تطالع فصول هذا البحث أن الحكم على الرواة مسألة اجتهادية، تتباين فيها أنظار النقاد بحسب اجتهادهم، مثلما يقع للفقهاء في المسائل الفقهية، وأرباب العلوم في فنونهم عقلية كانت أو نقلية.

وفي هذا الغرض يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: (ومعرفة الرجال علم واسع..وللعلماء بالرجال وأحوالهم في ذلك من الإجماع والاختلاف مثل ما لغيرهم من سائر أهل العلم في علومهم)[1].

وقد سبقه إلى مثل ذلك الإمام الترمذي حيث قال: (وقد اختلف الأئمة من أهل العلم في تضعيف الرجال، كما اختلفوا فيما سوى ذلك من العلم)[2].

ويمكن إرجاع هذا الاختلاف إلى الأسباب الخمسة التالية :

أ)ــ تباين النَّفَسِ النقدي حِدّة وتساهُلا من ناقدٍ لآخر:

فمن النقاد من هو شديدُ النّفَس، يجرّح بالغلطة والغلطتين، ويُسْقِط الراوي لأدنى شبهة، ومنهم من هو رخو النفس لا يكاد يقدح إلا في الواحد بعد الواحد، ولا يتجاسر على تجريح الرواة إلا لِمَامًا، ثم بين هؤلاء وأولئك صنف من النقاد نَفَسُهم معتدل، ومزاجهم متّزِن، وهم العمدة في هذا الباب، وإليهم المرجع والمآب، يفزع إليهم الناس إذا احتدم الخلاف، ويُنيخون المطايا بأبوابهم إذا ادلهم ليل الاختلاف.

قال الحافظ الذهبي: (فمنهم من نفَسه حاد في الجرح، ومنهم من هو معتدل، ومنهم من هو متساهل.

فالحادّ فيهم: يحيى بن سعيد، وابن معين، وأبو حاتم، وابن خراش، وغيرهم.

والمعتدل فيهم: أحمد بن حنبل، والبخاري، وأبو زرعة.

والمتساهل: كالترمذي، والحاكم، والدارقطني في بعض الأوقات.

وقد يكون نفس الإمام ــ فيما وافق مذهبه، أو في حال شيخه ــ ألطف منه فيما كان بخلاف ذلك. والعصمة للأنبياء والصديقين وحُكّام القِسط)[3].

ب)ــ اختلاف النقاد في الأسباب الموجبة للجرح:

فأنظار النقاد تختلف في الأسباب الموجبة للجرح اختلافا متباينا، بحيث تجد الناقد يُسقِط رواية الراوي لشيء لا يراه غيره من دواعي الإسقاط ...

---

[1] " رفع الملام عن الأئمة الأعلام " (ص:117ــ 120).

[2] " العلل الصغير " الملحق بآخر " جامع الترمذي " (ص:895). وللمزيد انظر " قواعد " التهانوي (ص: 49).

[3] ــ " الموقظة " (ص:83 ــ 84).

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ومذاهب أهل العلم في ذلك غامضة، ورُؤاهُم متفاوتة، ومن ثَمّ نزع جماهير أهل الحديث إلى أن الجرح لا يُقبَل إلا مفسّرًا.

وقد ألمّ بهذه المسألة جُلّ من كتب في علوم الحديث ومصطلحه من العلماء.

قال الحافظ أبو عمرو بن الصلاح في " مقدمته ": (وأما الجرح، فإنه لا يُقبل إلا مفسّرًا مُبيّن السبب، لأن الناس يختلفون فيما يجرح وما لا يجرح، فيطلق أحدهم الجرح بناء على أمر اعتقده جرحًا وليس بجرح في نفس الأمر، فلا بدّ من بيان سببه ليُنظر فيه: أهُوَ جرحٌ أم لا؟ وهذا ظاهر مقرر في الفقه وأصوله. وذكر الخطيب الحافظ أنه مذهب الأئمة من حفاظ الحديث ونُقّاده، مثل البخاري ومسلم وغيرهما)[1].

وقد استوعب ذلك نَظمًا الحافظ العراقي في " ألفيته " حين قال:

ولـــم يـــروا قـــبول جرحٍ أبْهِـــمـــا ... للـــخُـــلـــف فـــي أســـبـــابـــه وربّـــمـــا
استُفسِر الجرح فلم يقدح كـــمـــا ... فـــسّـــره شـــعـــبـــة بـــالـــركـــض فـــمـــا
هـــذا الذي عـــلـــيـــه حـــفـــاظ الأثـــر ... كشَيْخَي الصحيح معْ أهل النظر

ج)ـــ اطلاع بعض النقاد على ما خفي على غيرهم:

فكثيرًا ما تجد بعض الرواة المختلف فيهم قد زكّوا من قِبَل زمْرةٍ من الحفاظ جَريًا على الظاهر، حيث لم تَبدُر منهم بادرة سوء بين يدي من قضى بعدالتهم، في حين تجِد آخرين قد حكموا بضعفهم، وبالغوا في تجريحهم لمّا اطلعوا على خبيئتهم، وانكشف لهم ما أضمروه من سوء أحوالهم.

ولقد كان بعض الرواة يتزينون للنقاد، ويظهرون لهم حسن السيرة ليظفروا بتزكية منهم، ثم لا يبالون بعد ذلك في أيّ أودية الباطل هلكوا.

يقول العلامة المُعَلمِي: (وعادة ابن معين في الرواة الذين أدركهم أنه إذا أعجبته هيئة الشيخ يسمع منه جملة من أحاديثه، فإذا رأى أحاديث مستقيمة ظن أن ذلك شأنه فوثقه، وقد كانوا يتّقونه ويخافونه. فقد يكون أحدهم ممن يخلط عمدا ولكنه استقبل ابن معين بأحاديث مستقيمة، ولما بعُد عنه خلط. فإذا وجدنا ممن أدركه ابن معين من الرواة من وثقه ابن معين وكذبه الأكثرون أو طعنوا فيه طعنا شديدا، فالظاهر أنه من هذا الضرب، فإنما يزيده توثيق ابن معين وَهْنًا، لدلالته على أنه كان يتعمّد)[2].

من أجل ذلك قال جماهير علماء الحديث: إذا اجتمع في الراوي جرح وتعديل، فالجرح مقدم على التعديل.

جاء في " تدريب الراوي " ما نصه: (وإذا اجتمع فيه ـــ أي: الراوي ـــ جرح مفسر وتعديل، فالجرح مقدم ولو زاد عدد المعدّل، هذا هو الأصح عند الفقهاء والأصوليين، ونقله الخطيب عن جمهور العلماء، لأن مع الجارح زيادة علم لم يطلع عليها المعدّل، ولأنه مصدّق للمعدل فيما أخبر به عن ظاهر حاله، إلا أنه يخبر عن أمر باطن خفِي عنه)[3].

---

[1] " علوم الحديث " لابن الصلاح، وبذيله " محاسن الاصطلاح " للبلقيني (ص:290 ـــ 291). وللمزيد انظر " تدريب الراوي " للسيوطي (ص:216)، و " فتح المغيث " للسخاوي (20/2)، و" الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث " (285/1) لأحمد شاكر.

[2] تعليق المعلمي على " الفوائد المجموعة " للشوكاني (ص:30).

[3] (ص: 218) منه.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

د)ــ صدور الكلام من الناقد في حالين متباينين ووقتين مختلفين:

مما يسترعي انتباه الباحث وهو يجيل الطرف خلال كتب الجرح والتعديل، وجود عدد غير قليل من النّقَلة الذين تباينتْ فيهم أقوال الإمام الواحد من أئمة الجرح والتعديل ! وأكثر ما يقع ذلك للأئمة المكثرين، الذين تناولوا بالنقد أغلب رواة الآثار، كابن معين وأحمد ونظرائهما.

وقد رَجَعَ علماء الفنّ هذا الاختلاف إلى سببين:

1ــ اختلاف زمن صدور أحدِ القولين عن الآخر، كأن يكون الجرح متقدما على التعديل أو العكس، نظرًا لتغيّر اجتهاد الناقد.

2ــ أن يكون الاختلاف ناشئًا من اختلاف الأحوال، كأن يكون الراوي ثقة في أهل بلده واهيًا فيمن سِواهُم، أو قويّا في بعض الشيوخ ضعيفا في غيرهم...

وقد يكون سببُ التغاير راجعًا إلى كون الحُكْمِ صادرًا في الراوي بالمقارنة مع غيره.

وقد نبّه إلى ذلك العلامة أبو الحسنات اللكنوي في الإيقاظ الثامن عشر من كتابه " الرفع والتكميل "، مستدعيًا ما وقف عليه من نصوص الحفاظ في هذه القضية الشائكة.

قال ــ رحمه الله ــ: (كثيرا ما تجد الاختلاف عن ابن معين وغيره من أئمة النقد في حقّ راوٍ. وهو قد يكون لتغير الاجتهاد، وقد يكون لاختلاف كيفية السؤال.

قال الحافظ ابن حجر في " بذل الماعون في فضل الطاعون ": " وقد وثقه ــ أي: أبا بَلجٍ ــ يحيى بن معين، والنسائي، ومحمد بن سعد، والدارقطني، ونقل ابن الجوزي عن ابن معين أنه ضعّفه. فإن ثبت ذلك، فقد يكون سئل عنه وعمّن فوقه، فضعفه بالنسبة إليه. وهذه قاعدة جليلة فيمن اختلف النقل عن ابن معين فيه، نبّه عليها أبو الوليد الباجي في كتابه " رجال البخاري ". انتهى)[1].

فهذا مما ينبغي التّفَطنُ إليه.

هـــ)ــ المنافسة والمعاصرة:

وهذا داء عُضال لم يكدْ يسلم منه أيّ عصر من العصور، متقدمها ومتأخرها، حتى قيل في ذلك: " المعاصرة حجاب ".

فلقد حملت المنافسة والمعاصرة بعض النقاد الكبار ممّن تُعقد عليهم الخناصر في هذا العلم على غَمْزِ بعض الرواة ممّن تكاد تُطبق كلمة الحفاظ على عدالتهم واستقامة سيرتهم مِن غيرِما قادح مُعْتَبَر!!

يقول ابن الصلاح في النوع الحادي والستين من أنواع علوم الحديث ما نصه:

(وقد أخطأ فيه (أي: الجرح) غيرُ واحدٍ على غيرِ واحدٍ، فجرحوهم بما لا صحة له. من ذلك: جرح أبي عبد الرحمن النسائي لأحمد بن صالح، وهو حافظ إمام ثقة لا يَعْلَقُ به جرحٌ، أخرج عنه البخاري في " صحيحه ". وقد كان من أحمد إلى

[1] (ص:113 ــ 114)، وقد جلب نصوصا أخرى مفيدة في هذا الباب حَسْبُنا منها هذا النص الذي نقلناه عن الحافظ ابن حجر.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

النسائي جَفاءٌ أفسد قلبه عليه، روينا عن أبي يعلى الخليلي الحافظ قال: اتفق الحفاظ على أن كلامه فيه تحامل، ولا يقدح كلام أمثاله فيه)[1].

بل عقد حافظ المغرب أبو عمر بن عبد البر القرطبي لذلك بابا بتمامه في كتابه " جامع بيان العلم وفضله "[2]، منبها خلاله على ضرورة التأني فيما يوجد مسطورا في كتب الجرح والتعديل، كما نص على أن أهل العلم لا يُقبل جرحهم إلا ببيانٍ واضح[3].

4)ــ منزلة الراوي الموصوف بأنه " مختلف فيه ":

مع أننا سوف نشبع القول ــ بمشيئة الله ــ في منزلة الراوي الموصوف بقولهم: " مختلف فيه " في المبحث الخامس من هذه المقالة، فلا بأس أن نُشير هاهنا إلى أن هذه العبارة قد صدرت في حق بعض النّقلة على قلةٍ من قِبَلِ الحفاظ المتقدمين[4]، بينما نجدها كثيرة التردد على ألسنة وأقلام السادة المتأخرين من أهل الحديث[5]، مما حَدَا بالعلماء الذين صنفوا في المصطلح ومراتب ألفاظ الجرح والتعديل أن يتجشّموا عناء تصنيفها في سُلم الجرح والتعديل.

وقد تضاربت أقاويل النقاد بشأن هذه العبارة، واختلفت أنظارهم في أيِّ المراتب ينبغي إدراجُها؟ فمنهم من جعلها في المرتبة الأولى من مراتب الجرح، ومنهم من نزل بها إلى المرتبة التي تليها، ومنهم..ومنهم..

وأيّا ما كان، فقد أطبقت كلمتهم ــ فيما اطلعتُ عليه ــ على أن هذه العبارة ليست من ألفاظ التعديل بسبيل، خلافا لما فهمه بعض أفاضل العلماء[6]، كما سيأتي بيانه بتفصيل.

فالذهبي ــ مثلا ــ يجعل هذه العبارة في المرتبة الخامسة نزولا من الأعلى إلى الأدنى، ويقرنها مع عبارات أخرى مشعرة بالضعف قائلا: (ثم يُضَعّف، وفيه ضعف، وقد ضُعّف، وليس بالقوي، ليس بحجة، ليس بذاك، تعرف وتنكر، فيه مقال، تكلم فيه، ليّن، سيّء الحفظ، لا يُحتجّ به، **اختُلِف فيه**، صدوق لكنه مبتدع)[7].

وتبعه على ذلك الحافظ العراقي في شرح ألفيته، بل زاد فصرّح بكل وضوح أن أهل هذه الطبقة والتي قبلها، كلاهما ممن يكتب حديثه للاعتبار لا للاحتجاج[8].

---

[1] (ص:656ــ657). واقرأ أيضا ما كتبه العلامة تاج الدين السبكي في أثناء ترجمته لأحمد بن صالح المصري المذكور في " طبقات الشافعية الكبرى " (6/2ــ25) فإنه في غاية الأهمية.

[2] انظر (1087/2ــ1119) منه.

[3] انظر (1093/2).

[4] ممن استعمل هذه العبارة أثناء كلامه عن الرواة من أئمة الحديث المتقدمين نجد الحافظ العقيلي (ت 322 هـــ) في كتابه " الضعفاء الكبير " (359/1) ــ ترجمة: إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي ــ، والإمام الدارقطني (ت 385 هـــ) في كتاب " الضعفاء والمتروكين " (ص:347) ــ ترجمة محمد بن عمر الواقدي ــ.

[5] انظر " قواعد في علوم الحديث " للتهانوي (ص: 72ــ 77) فقد سمى طائفة لا بأس بها من الحفاظ الذين تداولوا هذه العبارة في تصانيفهم.

[6] وفي طليعتهم العلامة التهانوي من المعاصرين، وأقره على ذلك تلميذه الأستاذ عبد الفتاح أبوغدة فلم يتعقبه بشيء كما تراه مسطورا في (ص:72) وما يليها من " قواعد في علوم الحديث ".

[7] " ميزان الاعتدال " (4/1).

[8] " شرح ألفية الحديث " للعراقي المطبوع بعنوان " فتح المغيث " (ص:177).

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ونزل بها الحافظ السخاوي درجة، فجعلها في المرتبة السادسة من مراتب الجرح، وحكم على أهلها بمثل ما حكم به العراقي من قبلُ[1].

أما الحافظ السيوطي فقد عدّها في المرتبة الثانية صعودًا، و لم يختلِف عمّن سبقه في الحُكم على ذَوِيهَا[2].

وحاصل الأمر: أن النقاد قد اتفقت كلمتهم على كون عبارة " مختلف فيه " أو " اختلفوا فيه " ليست من ألفاظ التزكية في شيء، بل غاية أمرها ومنتهى شأنها أن يُخرّج حديث أصحابها للاعتبار والاختبار، ومن عدها من عبارات التعديل فقد أبعد النّجْعة، وأتى أهل الحديث بما لا يعرفونه[3]، والله أعلم.

5)ـــ منهج النقاد في التعامل مع الراوي " المختلف فيه " ورواياته:

لم أظفر بعدَ البحث والتقصّي وإدمان النظر في تصرفات أئمة الحديث ونقادهم في دواوين العلل والرجال وكتب التخريج والمصطلح إلا على مسلكين اثنين في التعامل مع الراوي المختلف فيه، هما:

أ)ـــ مسلك القبول، والحكم على روايات هذا الضرب من الرواة بالحسن.

ب)ـــ مسلك الموازنة، وسبر الأقوال، والترجيح بينها، وإلحاق كل راوٍ بالطبقة التي هو أهلٌ لها[4].

- **فأما المسلك الأول** الذي هو القبول: فالذي صرّح به وشهّره ـــ فيما أعلم ـــ هو العلامة ظَفَر التهانوي (ت 1394 هـــ). وهو إنما التقطه من عبارات بعض النقاد، واستنتجه من تصرفات فِئامٍ من الحفاظ ـــ لاسيما المتأخرين منهم ـــ أثناء تخريجهم لبعض الأحاديث.

يقول ـــ رحمه الله ـــ: (إذا كان الحديث مُختَلفا فيه: صححه أو حسنه بعضهم، وضعفه آخرون، فهو حسن. وكذا إذا كان الراوي مختلفا فيه: وثقه بعضهم وضعفه بعضهم، فهو حسن الحديث)[5].

فظاهر صنيعه هذا أن جميع الرواة الذين حصل فيهم تضارب بين الأئمة النقاد يُحكم على مروياتهم بالقبول أو الحُسْن دون تكلف عناءِ النظر في الأقوال والترجيح بينها بطريق من طرق الترجيح المقررة في مصطلح الحديث!

ومع غرابة هذا الرأي فيما يبدو، فإنه واضح المصادمة أيضا لما سبق ونقلناه عن جمهور أئمة الحديث من أن الراوي إذا تعارض فيه جرح وتعديل، قدّم الجرح ما دام مفسّرًا[6].

---

[1] " فتح المغيث " للسخاوي (124/2).

[2] " تدريب الراوي " (ص: 245).

[3] قال صاحب " شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل " (152/1ـــ153): (وقولهم: فيه خلف، أو مختلف فيه، أي: أنه ليس متفقا على توثيقه أو تجريحه، وهو من عبارات الجرح الخفيفة التي يصلح أهلها في الشواهد والمتابعات، **خلافا لمن يحتج بذلك**...).

[4] ربما خطر ببالك أن هنالك مسلكا ثالثا قد تَمّ إغفاله، ألا وهو مسلك من يجعل هؤلاء الرواة في زمرة من يُخَرّج حديثهم للاعتبار، كما يفهم مما ذكرناه آنفا في المبحث الرابع، وليس الأمر كذلك. لأن المبحث المتقدم إنما عقدناه لتحرير مرتبة الرواة الذين أطلقتْ في حقهم عبارة " فلان مختلف فيه " فقط، دون أن نقف على عبارات أخرى للمجرحين والمعدلين بشأنهم. أما إذا عُرفت أقاويل النقاد فيهم، ونقلت عباراتهم على وجهها فليس ثمة إلا أحدُ المسلكين اللذين ذكرناهما هاهنا، والله أعلم.

[5] " قواعد في علوم الحديث " (ص:72).

[6] انظر بالإضافة إلى ما تقدم " مقدمة ابن الصلاح " (ص:294)، و" فتح المغيث " للسخاوي (30/2ـــ33)، و" نزهة النظر " لابن حجر (ص: 193)، و " الباعث الحثيث " (287/1ـــ289).

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

هذا، و لم يَتوانَ ــ رحمه الله ــ في عرض حُججه لتأييد ما ذهب إليه، حيث إنه قد ساق جملة من العبارات المُعضّدة لَمسْلكه، التقطها من تصرفات بعض الحفاظ الذين يُرْجَع إليهم في هذا الباب، وفي طليعتهم إمامان متعاصران من أهل القرن السابع، أحدهما من المشرق والآخر من المغرب.

فأما الرجل الذي من المشرق فالحافظ المنذري (ت 656 هـــ)، ولنُلقِ نظرة على ما نقله عنه في " قواعده ".

قال التهانوي: (وقال المنذري في مقدمة " ترغيبه ": فأقول إذا كان رواة إسناد الحديث ثقات وفيهم من اختُلف فيه: إسناده حسنٌ، أو مستقيمٌ، أو لا بأسَ به.انتهى. وقال أيضا في الباب الذي عقده لبيان الرواة المختلف فيهم، في ترجمة " محمد بن إسحاق بن يسار صاحب المغازي " بعد كلام طويل: وبالجُملة فهو ممن اختُلف فيه، وهو حسن الحديث.اهـــ .)[1].

على هذا اقتصر ــ رحمه الله ــ من كلام الإمام المنذري، وهو طرف من مقدمته الطويلة التي وضعها صَدْرَ كتابه " الترغيب والترهيب "، مُعرّفا القارئَ بمنهجه وخطته فيه.

وقد يبدو لمن يطالع هذا النص لأول وهلة أن الأمر كما قرّره الأستاذ، والحقيقة أن على هذا الاستدلال مآخذَ عِدّة يمكننا إجمالها في النقاط التالية:

ــ الأولى: أن ظاهر صنيع الحافظ المنذري مُشعِرٌ بأن هذا اصطلاح أخذه على نفسه في هذا الكتاب خاصة، و لم يلتزمه في سائر كتبه، بدليل قوله في المقدمة: (فإذا كان إسناد الحديث صحيحا أو حسنا أو ما قاربهما، صدرته بلفظة " عن ". وكذلك إذا كان مرسلا أو منقطعا أو معضلا أو في إسناده راوٍ مبهم أو ضعيف وُثّق أو ثقة ضُعّف، وبقية رواة الإسناد ثقات، أو فيهم كلام لا يضر، أو روي مرفوعا والصحيح وقفه، أو متصلا والصحيح إرساله، أو كان إسناده ضعيفا لكن صححه أو حسنه بعض من خرجه، أصَدّرُه أيضا بلفظة "عن"، ثم أشير إلى إرساله....إلخ)[2].

فأنت ترى كيف جعل صيغة " عن " مشتركة بين الصحيح والحسن والضعيف والمعلول جميعا، فهذا لا شك اصطلاح خاص به في هذا الكتاب، و لم يجعله قاعدة يُصار إليها، وحينئذ فلا مشاحة في الاصطلاح.

ــ الثانية: أن قوله السابق: (فأقول إذا كان رواة إسناد الحديث ثقات، وفيهم من اختُلف فيه، إسناده حسنٌ..)، لا يُساعد التهانويَّ على ما فهِمه، فرُبَّ قائل يقول: إنما حكم بتحسين سند الحديث ذي الراوي **المختلف فيه**، لأنه ترجح لديه أنه ثقة لا يؤثر فيه ما غُمِزَ به من جرح. وآية ذلك أنه قد وصف رواة الحديث الذي يُحسّنه بأنهم جميعا ثقات و لم يَستثنِ، بَيْدَ أن أحد هؤلاء الثقات فيه اختلافٌ ما، لا يُسقطه عن درجة القبول، فتأمل.

ــ الثالثة: أن هذا التحسين ــ حتى ولو سلمنا بأن ذاك الراوي المختلف فيه لم يترجح بشأنه شيء لدى الحافظ المنذري ــ مبنيٌ على ماله من الطرق والشواهد، لا عليه منفردًا، بدليل قوله في نفس الموضع: (فأقول.. إسناده حسن، أو مستقيم، أو لا بأس به، ونحو ذلك، حسبما يقتضيه حال الإسناد والمتن وكثرة الشواهد)[3].

---

[1] (ص: 75).

[2] " الترغيب والترهيب " (12/1).

[3] (12/1ــ13).

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ــ الرابعة، وهي الحجة الدامغة، والبرهان الساطع على أن ما فهمه العلامة التهانوي مجردُ توهّم لا حقيقة له: أننا بالرجوع إلى الفصل الذي عقده المنذري للرواة المختلف فيهم، اتضح لنا من تصرفاته أنه ماضٍ على طريقة الجمهور المُعتَبَرَة، وهي الحكم على الراوي المختلف فيه بما يناسبه جرحًا وتعديلا بحسب الأدلة والقرائن.

ففي الفصل المشار إليه عدة رواة من المختلف فيهم، مال الإمام إلى تضعيفهم، وتَليين روايتهم، ولو كان ينحو المنحى الذي نسبه إليه التهانويّ لما فعل.

وإليك أسماء طائفة من أولئك الرواة الذين ضعفهم:

1ــ أبان بن إسحاق المدني: (ليّن الحديث. قال أبو الفتح الأزدي: متروك، ووثقه أحمد العجلي، وذكره ابن حبان في " الثقات ")[1].

2ــ إسماعيل بن رافع المدني: (نزيل البصرة: واهٍ، ومشّاهُ بعضهم. وقال الترمذي: ضعفه بعض أهل العلم، وسمعتُ محمدا ــ يعني: البخاري ــ يقول: هو ثقة مقارب الحديث)[2].

3ــ بكر بن خنيس الكوفي العابد: (واهٍ . ووثقه ابن معين في رواية. وقال أبو حاتم: ليس بقويّ)[3].

4ــ الحسن بن قتيبة الخزاعي: (ضعيف. وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به)[4].

5ــ سلمة بن وردان: (ضعيف. وقال أبو حاتم: ليس بالقوي، عامة ما عنده عن أنس منكر. وقال معاوية بن صالح عن يحيى: ليس حديثه بذاك. وحسن الترمذي حديثه)[5].

6ــ عبد الله بن المؤمل المخزومي المكي: (ضعيف. وقال أبو حاتم وأبو زرعة: ليس بقوي. وثقه ابن معين في روايتين، وضعفه في رواية. وقال ابن سعد: ثقة. وصحح له ابن خزيمة وابن حبان وغيرهما)[6].

7ــ عبد الرحمن بن إسحاق: (ضعيف. قال البخاري: فيه نظر. وروى عبد الرحمن (كذا!) بن أحمد عن أبيه: له مناكير، وليس هو في الحديث بذاك. وحسن له الترمذي)[7].

8ــ علي بن مسعدة الباهلي: (ليّن الحديث. قال البخاري: فيه نظر. وقال ابن عدي: أحاديثه غير محفوظة. وقال ابن حبان: لا يحتج بما انفرد به. وقال النسائي: ليس بالقوي. وقال أبو حاتم: لا بأس به. وقال ابن معين: صالح)[8].

9ــ عمر بن راشد اليمامي: (ضعفه الجمهور. وقال أبو زرعة: ليّن. وقال العجلي: لا بأس به)[9].

---

[1] (741/2).
[2] (742/2).
[3] (743/2).
[4] (745/2).
[5] (749/2).
[6] (754/2).
[7] (754/2).
[8] (758/2).
[9] (758/2).

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

10ـــ يزيد بن أبان الرقاشي: (زاهد كثير العبادة، ضعيف. وثقه ابن معين في رواية ابن عدي)[1].

فهذه عشرة كاملة، تنادي على ما ذهب إليه الأستاذ التهانوي بالبطلان، والله المستعان.

وإذ قد فرغنا من النظر في الحجة الأولى التي استند إليها الأستاذ التهانوي ـــ رحمه الله ـــ، فلنعرّج على الحجة الأخرى، أعني: استناده إلى بعض ما وُجِد في تضاعيف كلام حافظ المغرب أبي الحسن بن القطان الفاسي (ت 628 هـــ).

ولا بأس أن ننقل أوّلا عبارته كما وردت في كتابه " قواعد في علوم الحديث " ثم نَكُرّ عليها بَعْدُ بالتعقيب.

قال ـــ رحمه الله ـــ: (وقال الزيلعي نقلا عن ابن القطان في حديث قيس بن طلق عن أبيه ، قال: والحديث مختلف فيه، فينبغي أن يُقال فيه: حسن، ولا يُحكم بصحته، والله أعلم)[2].

وقال أيضا: (وقال الحافظ في " تهذيب التهذيب " في ترجمة عبد الله بن صالح كاتب الليث، قال ابن القطان: وهو صدوق، و لم يثبت عليه ما يسقط له حديثه إلا أنه مختلف فيه، فحديثه حسن)[3].

قلتُ: وقد فاته من كلام ابن القطان ما هو أصرح في الدلالة على مراده مما ذكره هاهنا، وأحسب أن لو تيسر له الوقوف عليه لما تأخر عن جَلِبه في هذا المقام.

فلنأتِ به أوّلا، ثم نعقّب عليه وعلى ما سبقه ثانيا بما يحل الإشكال بمشيئة الله عز وجل.

قال الحافظ ابن القطان الفاسي ـــ رحمه الله ـــ في كتابه " بيان الوهم والإيهام " تعليقا على حديث: ـــ الجاهر بالقرآن كالجاهر بالصدقة ـــ ما نصه: (فإن هذا الحديث يرويه إسماعيل بن عياش... ولكن من حيث هو مختلف فيه، بحيث ضعفه قوم على الإطلاق، ووثقه قوم عن الشاميين، يجب أن يقال لحديثه: حسن)[4].

فهذا النص كما ترى أصرح بيانا، وأوكد دلالة على ما يروم التهانوي إثباته في " قواعده "، ومع ذلك كله فلنا عليه ـــ وعلى نظائره ـــ من الملاحظات ما يَفُتّ في عَضُدِه، ويترع عنه لُبُوسَ شُبْهَتِه بحول الله وقُوّته.

وإليك البيان:

1ـــ لقد تكرر من الحافظ ابن القطان وصفه لحديث الراوي المختلف فيه بالحسن في مواضع شتّى من كتابه تَنيف على العشرين. ومن خلال تتبعها واستقرائها، فقد تبين لنا أن الرواة الذين حكم بتحسين أحاديثهم، لم يثبت لديه في حقهم ما يُسْقِط مروياتهم.

وأقرب مثال على ذلك ما أورده العلامة التهانوي نفسه نقلا عن " تهذيب التهذيب "، حيث جاء فيه ما نصه: (وهو ـــ أي: كاتبُ الليث ـــ صدوق، و لم يثبت عليه ما يسقط له حديثه، إلا أنه مختلف فيه، فحديثه حسن).

فالعبرة ـــ إذن ـــ ليست بالاختلاف في الراوي، وإنما مَرَدّ الحكم إلى عدم ثبوت ما يوجب القدح في روايته.

---

[1] (768/2).
[2] (ص:75).
[3] (ص:77).
[4] (187/4).

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

فكاتب الليث ــ في نظر ابن القطان ــ وإن مُسّ بجرح إلا أن ذلك الجرح غير مؤثر، لأنه لم يثبت في حقه ما يسقط له حديثه، فينبغي أن يُحكم له بالوَثاقة، لكن حيث وُجد فيه مغمز من بعض الحفاظ، صار مختلفا فيه، فلا أقل من أن يُقضى لحديثه بالحُسن، إعمالا للأقوال كلها، وتجنّبا لإهدار شيء منها، جَرْيًا على القاعدة المعهودة: الإعمال أولى من الإهمال.

هذا كل ما تفيده عبارة ابن القطان، من غير زيادة أو نقصان، فتأمل.

2ــ يؤيّد ذلك ويعضّده أيضا قوله في " الوهم والإيهام " تعقيبا على سكوت الحافظ عبد الحق الإشبيلي عن بعض الأحاديث التي أوردها في كتابه: (وسكت عنه، وينبغي أن يقال له أيضا: حسن، فإنه من رواية معاوية بن صالح، وهو مختلف فيه، وهو أيضا من أهل الصدق، و لم يثبت عليه ما يسقط له حديثه)[1].

فالراوي المختلف فيه لا يُقضى عليه بإبعاد ولا باعتماد إلا بُعَيْدَ النظر التام في عبارات المجرحين والمعدلين، والموازنة بين الأقوال، وترجيح الراجح منها، ولا يُهْجَم على الحكم عليه وعلى روايته بالحُسن لمجرد حصول الاختلاف فيه بين النقاد. فكم من مختلف فيه قد ترجح في حقه جانب الترك، كما سنقف عليه من خلال بعض تصرفات الحافظ ابن القطان نفسه، وهو ما سنستوفي الكلام فيه في النقطة الموالية.

3ــ قال الحافظ ابن القطان معلقا على الحديث (رقم:1173): (وهو حديث في إسناده ثلاثة، كل واحد منهم مختلف فيه، بحيث يقال على الاصطلاح: الحديث من روايته حسن، أي: له حال بين حالي الصحيح والسقيم، بل أحدهم ربما تزلت روايته عن هذه الدرجة إلى درجة الضعف، وهو حجاج بن أرطاة، لاسيما وهو لم يذكر سماعًا).

ثم أردف قائلا: (حجاج ــ أي: ابن أرطاة ــ ضعيف مدلس، وإن كان من الناس من يوثقه، فهو إلى الضعف أقرب، وكذلك هو عند أبي محمد ــ أي: عبد الحق الإشبيلي ــ)[2].

إذنْ كون الراوي مختلفا فيه لا يجعله بمَنْجَاةٍ من تَوهينه، وتوهين حديثه ما دام قد غُمِزَ بحق، وثبت فيه الجرح ثبوتا لا محيص منه.

ولنختمْ هذا التّطواف بنص آخر لابن القطان صريحٍ ــ أو كالصريح ــ فيما نحن بسبيله، ألا وهو قوله ــ رحمه الله ــ: (فخرج من هذا أن الحديث المذكور لا ينبغي أن يقال فيه: صحيح، فإن أبا الجمل مختلف فيه، وقد فُسّر تضعيفه بنكارة ما يرويه، وهو مُسقط للثقة بروايته)[3]، ثم أتبع ذلك بتأييد حكم الحافظ عبد الحق الإشبيلي على حديثه بالضعف.

وحسبنا هذا النص من كلام ابن القطان، فما إخاله مفتقرا إلى تفسير، ولاسيما بعدما قدمناه لدى النصوص السالفة، والله أعلم.

هذا، وقد أورد التهانوي نصوصا أخرى من كلام بعض متأخري الحفاظ، ثم ختمها بقوله: (وفي هذه العبارات بأسرها دليل على ما قلنا: إن الراوي إذا كان مختلفا فيه فهو حسن الحديث، وحديثه حسن .. ومن طالع كتب الرجال والعلل والتعقبات والموضوعات لا يشك في هذا الأصل قط)[4].

---

[1] (679/4).
[2] (423/3).
[3] (154/5).
[4] (ص:77).

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وأقول: إنه لا داعي للتطويل بسرد تفاصيل تلكم النصوص، لأنها لا تختلف عما تقدم في قليل ولا كثير، ولأن الجواب عنها كالجواب عما سبقها، وقد انجلى الصّبْحُ لذي عينين، والحمد لله رب العالمين.

وإذ قد فرغنا من بسط القول في هذا المسلك، فلْنَلْوِ عِنان البحث إلى المسلك الآخر من مسالك أهل الحديث في التعامل مع الراوي المختلف فيه، وبالله التوفيق.

- **المسلك الثاني:** مسلك الموازنة، وسبر الأقوال، والترجيح بينها. وهو منهج عامّة نقاد الحديث وحُفّاظِه، وعليه تدل تصرفاتهم في دواوين الرجال ومصنفات العلل وكتب التخريج. وحسبك دليلا على ذلك أن جمهورهم اتفقوا على أن الراوي متى اجتمع فيه جرح وتعديل ـــ وهذه صفة الراوي المختلف فيه ـــ قُدّم الجرح إذا كان مفسّرًا، كما أشرنا إليه مِرارًا.

قال ابن الصلاح في المسألة الخامسة من النوع الثالث والعشرين من " علوم الحديث ": (إذا اجتمع في شخص جرح وتعديل، فالجرح مقدم، لأن المعدل يخبر عن باطن خفي على المعدل. فإن كان عدد المعدلين أكثر، فقد قيل: التعديل أولى. والصحيح **والذي عليه الجمهور**، أن الجرح أولى، لما ذكرناه، والله أعلم)[1].

وسنقبض قبضة يسيرة من نصوص الحفاظ نجعلها دليلا على ما طوينا ذكره منها، إذ لو ذهبنا نتقصى أقوالهم في هذا الباب لما وسعتها هذه المقالة، ولا عشرات المقالات من أمثالها، فحسبنا من القلادة ما أحاط بالعنق.

وهاك ما تيسر من نصوص الحفاظ في هذا الباب مقتصرا على اقتباس نقلين أو ثلاثة أنقال من عند كل واحد منهم :

1)ـــ الإمام ابن عدي (ت 365 هـــ):

قال في خاتمة ترجمة " إبراهيم بن مهاجر البجلي " من " الكامل في ضعفاء الرجال " بعدما نقل اختلاف أقوال الأئمة فيه: (وهو عندي أصلح من إبراهيم الهجري، وحديثه يُكتب في الضعفاء)[2].

وقال في آخر ترجمة " أبي إسرائيل إسماعيل بن أبي إسحاق الملائي " مُلخّصا حاله: (ولأبي إسرائيل هذا أحاديث غير ما ذكرت عن عطية وغيره، وعامة ما يرويه يخالف الثقات، وهو في جملة من يكتب حديثه)[3].

فهذان راويان تباينت بشأنهما أقوال النقاد، وقد مال ابن عدي إلى توهينهما، والحكم عليهما بأنهما ممن يكتب حديثهما للاستشهاد لا للاعتماد[4].

وقال عقب نقله للاختلاف الواقع بين النقاد في شأن " أسامة بن زيد الليثي المديني ": (وأسامة بن زيد، كما قال يحيى بن معين: ليس بحديثه ولا برواياته بأس، وهو خير من أسامة بن زيد بن أسلم بكثير)[5].

---

[1] (ص:294).

[2] (489/1).

[3] (80/2).

[4] واقرأ أيضا ما كتبه في نهاية ترجمة " إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة " (158/2)، وهو مِن جملة مَن عدّه المنذري ضمن الرواة المختلف فيهم في خاتمة كتابه " الترغيب والترهيب ".

[5] (297/2).

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

فأنت ترى هاهنا أنه قد رجح جانب التعديل في حق أسامة بن زيد، و لم يحكم بضعفه رغم كلام الإمام أحمد وغيره فيه، لأن العبرة بالقرائن والأدلة، لا بمجرد حصول الاختلاف في الراوي.

وعلى هذا النهج مضى غيره من العلماء أيضا كما سيأتي.

2)ـــ الإمام ابن حبان صاحب " الصحيح " (ت 354 هـــ):

وقد تقدم معنا أن له كتابا صنفه في الرواة المختلف فيهم سماه " الفصل بين النقلة "، وهو وإن لم نقف عليه، إلا أن منهجه فيه يتضح من خلال ما حدثنا به ابن حبان نفسه، وذلك في صدر كتابه " الثقات "، حيث يقول : (فمن صح عندي منهم أنه ثقة بالدلائل النيرة التي بينتها في كتاب " الفصل بين النقلة " أدخلته في هذا الكتاب (أي: الثقات) لأنه يجوز الاحتجاج بخبره، ومن صح عندي منهم أنه ضعيف بالبراهين الواضحة التي ذكرتها في كتاب " الفصل بين النقلة " لم أذكره في هذا الكتاب، لكني أدخلته في كتاب " الضعفاء بالعلل " لأنه لا يجوز الاحتجاج بخبره)[1].

فالعمدة في الحكم على الرواة المختلف فيهم هو الدليل والبرهان، فمتى ترجح في حق أحدهم شيء، قُضِي عليه به، جرحا كان أو تعديلا.

ولسنا نحتاج بعد هذا النص الواضح من ابن حبان إلى استدعاء الشواهد على ذلك من تصرفاته، فخير الكلام ما قل ودل.

3)ـــ الإمام الدارقطني (ت 385 هـــ):

وعلى غرار من تقدمه مضى إمام العلل في زمانه وفيما تلاه من الأزمنة أبو الحسن الدارقطني ـــ رحمه الله ـــ.

فقد قال في كتاب " الضعفاء والمتروكين " ما نصه: (محمد بن عمر الواقدي: مختلف فيه، فيه ضعف بيّن في حديثه)[2].

وقال أيضا ـــ فيما نقل عنه الحافظ الذهبي ـــ في ترجمة " زياد بن عبد الله البكائي ": (مختلف فيه، عندي ليس به بأس)[3].

فهذان راويان من الرواة المختلف فيهم، حكم على أحدهما بالضعف، وقَوّى الآخر. وبه تدرك أن من اختُلف فيهم من النقلة ليسوا على وِزانٍ واحد، ولا هم ممّن يُقضى بحُسْنِ حديثهم ضَرْبَةَ لازِب، بل منهم... ومنهم.. فمن رجحت به كفّته فهو من الثقات، ومن خفّت موازينه ألقي في زمرة الضعفاء.

4)ـــ الحافظ ابن شاهين (ت 385 هـــ):

وله كما سبق كتاب " المختلف فيهم "، وسنسوق منه قَبَسًا كاشفا عن منهجه أيضًا في التعامل مع هذا الضرب من الرواة، بمشيئة الله.

قال ـــ رحمه الله ـــ في ترجمة " أبان بن عياش ": (وقد روى عن أبان نبلاء الرجال فما نفعه ذلك، ولا يعتمد على شيء من روايته إلا ما وافقه عليه غيره، وما تفرد به من حديث فليس عليه عمل)[4].

---

[1] (13/1)، وانظر أيضا ما قاله في أثناء ترجمة " داود بن الزبرقان " من " المجروحين " (358/1).

[2] (ص:347/ رقم:477). وقد أعل في " سننه " عدة أحاديث رواها من طريقه منها (رقم:2407،2317،2181)، ثم صرح عقبها بأن الواقدي ضعيف.

[3] " معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لايوجب الرد " للذهبي (ص:110).

[4] (ص:20).

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وقال في ترجمة " أسد بن عمرو البجلي " إثرَ نقله لتوثيق ابن عمار الموصلي إياه: (وليس كلام محمد بن عبد الله بن عمار بتزكيته حجة على قول يزيد بن هارون. وعثمان بن أبي شيبة أعلم بأسد بن عمرو من ابن عمار، لأن ابن عمار موصلي، ويزيد بن هارون واسطي، وعـــثمان بن أبي شيبة كـــوفي، فهما أعـــلم به)[1].

ثم ألفيناه في ترجمة " حماد بن نجيح " يقول: (وهذا الكلام والخلاف في حماد ابن نجيح مقبول من أحمد ويحيى، لأنهما إذا اجتمعا في الرجل بقول واحد فالقول قولهما، وهو في عداد الثقات، ولا يرجع إلى قول آخر معهما)[2].

فهؤلاء ثلاثة ممن اختلفت أقاويل النقاد فيهم، قد ذهب الحافظ ابن شاهين مذاهب شتى بشأنهم، تبعًا لما تُمليه الحُجة ويوجِبُهُ البرهان، و لم يقض فيهم بحكم واحد خلافا لمن زعم ذلك.

5)ـــ الإمام البيهقي (ت 458 هـــ):

وسأكتفي بنقل كلامه في ثلاثة من الرواة الذين أدرجهم الحافظ المنذري في قائمة الرواة المختلف فيهم إيثارا للاختصار.

أـــ إبراهيم بن يزيد الخوزي، قال عنه في موضع من " السنن الكبرى ": (ضعفه أهل العلم بالحديث، قال ابن معين: ليس بثقة)، وقال عنه في موضع آخر: (ليس بالقوي)[3].

ب ـــ إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، قال عنه: (ضعيف)، (لا يحتج به)، (متروك ولا يحتج به)[4].

ج ـــ جابر بن يزيد الجعفي، قال عنه: (لا يحتج به)، (متروك)، وقال أيضا: (ضعيف)، (مطعون فيه)، (غير محتج به)[5].

ولو ذهبنا نسرد أسماء النقاد الذين ينحون هذا المنحى على اختلاف أزمنتهم لطال بنا المقام، ولاتسع القول أكثر مما ينبغي في هذا المقال، لاسيما وهم جمهور أئمة الحديث كما أشعر به كلام ابن الصلاح فيما تقدم نقله عنه.

ومع ذلك فلن نطوي بساط هذا البحث قبل أن نضرب بعض الأمثلة من كلام عَميدَيْ أهل الحديث، ومُقتَدى المُحَدّثين في القديم والحديث، ألا وهما: الحافظ الذهبي (ت 748 هـــ)، والحافظ ابن حجر (ت 852 هـــ).

وسوف أنتقي من الرواة المختلف فيهم خمسة رجال ممن ذكرهم الحافظ المنذري في " ترغيبه "، ثم أعرض حكم الإمامين المذكورين عليهم حسبما جاء في كتابيهما " الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة "، و " تقريب التهذيب "، من دون أيّ تعليق.

فإليك أسماءهم على التوالي:

---

[1] (ص:21).
[2] (ص:27).
[3] انظر " معجم الجرح والتعديل لرجال السنن الكبرى " (ص: 14).
[4] نفسه (ص:16).
[5] المصدر السابق (ص:29).

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

أ ــ إبراهيم بن يزيد الخوزي:

قال الذهبي: (مكي واهٍ.. قال البخاري: سكتوا عنه، وقال أحمد: متروك)[1]. وقال ابن حجر: (متروك الحديث)[2].

ب ــ إسماعيل بن رافع المدني:

قال فيه الذهبي: (ضعيف واهٍ)[3]. وقال عنه ابن حجر: (ضعيف الحفظ)[4].

ج ــ تمام بن نجيح:

قال الذهبي وابن حجر كلاهما: (ضعيف)[5].

د ــ حكيم بن جبير:

قال الذهبي: (ضعفوه، وقال الدارقطني: متروك)[6]. وقال عنه ابن حجر: (ضعيف رُمي بالتشيع)[7].

هـ ــ زبّان بن فائد:

قال الذهبي: (ضعفه أحمد، قرنه مسلم بآخر)[8]. وقال فيه ابن حجر: (ضعيف الحديث مع صلاحه وعبادته)[9].

---

[1] (227/1).
[2] (رقم الترجمة :272).
[3] (245/1).
[4] (رقم الترجمة :442).
[5] " الكاشف " (279/1)، و" التقريب " (رقم الترجمة :798).
[6] (347/1).
[7] (رقم الترجمة: 1468).
[8] (400/1).
[9] (رقم الترجمة: 1985).

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

خاتمة:

وبعد هذا التطواف المضني بين كتب الحديث والرجال، نخلص في ختام هذا المقال إلى النتائج التالية:

- ✓ الراوي المختلف فيه: هو كل راوٍ تباينت فيه أقوال النقاد ما بين معدل ومجرح.
- ✓ للعلماء تصانيف خاصة أفردوا خلالها الرواة المختلف فيهم، من أقدمها فيما نعلم كتابا ابن حبان (ت 354 هـ) وابن شاهين (ت 385 هـ).
- ✓ اختلاف النقاد في الحكم على الرواة يرجع في مجمله إلى خمسة أسباب وهي: 1ـ تباين النفس النقدي حِدة وتساهلا.

2ـ اختلاف النقاد في الأسباب الموجبة للجرح.

3ـ اطلاع بعض النقاد على ما لم يطلع عليه غيرهم.

4ـ صدور كلام الناقد في وقتين متباينين أو حالين مختلفين.

5ـ المعاصرة والمنافسة.

- ✓ عبارة " مختلف فيه " إذا صدرت في حق راوٍ ما، فهي لا تفيد التزكية، وإنما تعتبر من أخف مراتب الجرح عند الذهبي والعراقي والسخاوي والسيوطي.
- ✓ لعلماء الحديث في التعامل مع الراوي المختلف فيه منهجان أو مسلكان:

الأول: مذهب الجمهور، وهو مبني على سبر حال الراوي، والموازنة بين الأقوال، وترجيح الراجح منها حسبما تقتضيه القواعد، ويمليه النظر السديد.

الثاني: مذهب بعض المتأخرين، وانتصر له الشيخ التهانوي، ونسبه ـ بمقتضى فهمه ـ إلى جمع من الحفاظ، وهو الحكم على الراوي المختلف فيه وعلى مروياته بالحسن دون تقليب النظر في الأقوال! وهو رأي لا تسعفه الأدلة، ولا يساعده البرهان.

والحمد لله أولا وآخرا.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المراجع والمصادر:

1ــ بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام : للحافظ ابن القطان الفاسي، دراسة وتحقيق د. الحسين آيت سعيد، دار طيبة للنشر والتوزيع الطبعة الأولى سنة 1417 هـــ/1997 م.

2ــ الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير : شرح العلامة أحمد شاكر، تعليق المحدث ناصر الدين الألباني، حققه وتمم حواشيه علي بن حسن الحلبي الأثري، دار العاصمة الطبعة الأولى سنة 1415 هـــ .

3ــ تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي : للحافظ جلال الدين السيوطي، اعتنى به حسن شلبي وماهر محمد ثملاوي، مؤسسة الرسالة ناشرون الطبعة الأولى 1435 هـــ/2014 هـــ .

4ــ تقريب التهذيب : للحافظ ابن حجر العسقلاني، ومعه تحرير التقريب للدكتور بشار عواد والشيخ شعيب الأرناؤوط ، ضبطه وعلق عليه سعد بن نجدت عمر، مؤسسة الرسالة ناشرون الطبعة الأولى 1432 هـــ/2011 م .

5ــ الترغيب والترهيب : للحافظ زكي الدين المنذري، تحقيق خيري سعيد، المكتبة التوفيقية مصر ــ القاهرة، بدون تاريخ.

6ــ الثقات : للحافظ أبي حاتم بن حبان البستي، تحقيق الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، مطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد الدكن ــ الهند، الطبعة الأولى سنة 1393 هـــ/1973 هـــ .

7ــ جامع بيان العلم وفضله : للحافظ أبي عمر بن عبد البر القرطبي، تحقيق أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي ــ الدمام ، الطبعة الأولى سنة 1414 هـــ/ 1994 م .

8ــ رفع الملام عن الأئمة الأعلام : لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق عبد الرحمن ابن أحمد الجميزي، دار العاصمة الطبعة الأولى 1434 هـــ/2013 م .

9ــ الرفع والتكميل في الجرح والتعديل : للعلامة أبي الحسنات اللكنوي، تحقيق وتعليق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة ابن تيمية، بدون تاريخ .

10ــ شرح ألفية الحديث المطبوع بعنوان " فتح المغيث " : للحافظ أبي الفضل العراقي، حققه وعلق عليه الأستاذ محمود ربيع، دار الجيل بيروت، الطبعة الأولى سنة 1412 هـــ/1992 م .

11ــ شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل : للشيخ أبي الحسن مصطفى بن إسماعيل المصري، مكتبة ابن تيمية، الطبعة الأولى سنة 1411 هـــ/1991 م.

12ــ الضعفاء الكبير : للحافظ أبي جعفر العقيلي، اعتنى به الدكتور مازن بن محمد السرساوي، دار ابن عباس الطبعة الثانية سنة 1429 هـــ/2008 م .

13ــ الضعفاء والمتروكون: للإمام الحافظ أبي الحسن الدارقطني، تحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف ــ الرياض، الطبعة الأولى سنة 1404 هـــ/ 1984 م .

14ــ طبقات الشافعية الكبرى: للعلامة تاج الدين السبكي، تحقيق محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح الحلو، مكتبة فيصل عيسى البابي الحلبي، سنة الطبع 1383هـــ/1964م.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

15ـــ العلل الصغير : للإمام أبي عيسى الترمذي، الملحق بآخر " جامعه "، حكم على أحاديثه وعلق عليه العلامة محمد ناصر الدين الألباني، اعتنى به مشهور حسن آل سلمان، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع ـــ الرياض، الطبعة الثانية سنة 1429 هـــ/2008 م .

15ـــ فتح المغيث في شرح ألفية الحديث : للحافظ السخاوي، تحقيق وتعليق الشيخ علي حسن علي، مكتبة السنة ـــ القاهرة، الطبعة الأولى سنة 1415هـــ/1995 م .

16ـــ الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة : للعلامة محمد بن علي الشوكاني، تحقيق الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية سنة 1392 هـــ .

17ـــ قواعد في علوم الحديث : للعلامة ظفر أحمد التهانوي، حققه وعلق عليه الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، دار السلام الطبعة الثامنة سنة 1438 هـــ/2017 م .

18ـــ الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة : للحافظ شمس الدين الذهبي، ومعه حاشية الحافظ سبط ابن العجمي، تحقيق وعناية محمد عوامة وأحمد محمد نمر الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية بالاشتراك مع مؤسسة علوم القرآن بجدة، الطبعة الأولى سنة 1413 هـــ/1992 م .

20ـــ الكامل في ضعفاء الرجال : للإمام أبي أحمد بن عدي، تحقيق د. مازن السرساوي، مكتبة الرشد الطبعة الأولى سنة 1434 هـــ/2013 م .

21ـــ معجم الجرح والتعديل لرجال السنن الكبرى : تأليف د. نجم عبد الرحمن خلف، دار الراية الطبعة الأولى سنة 1409 هـــ/ 1989 م .

22ـــ معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد : للحافظ شمس الدين الذهبي، حققه وعلق عليه أبو عبد الله إبراهيم سعيداي إدريس، دار المعرفة، الطبعة الأولى سنة 1406 هـــ/1986 م .

23ـــ مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث : للحافظ أبي عمرو بن الصلاح، وبذيلها كتاب " محاسن الاصطلاح " للعلامة البلقيني، تحقيق دة.عائشة بنت الشاطئ ، دار المعارف سنة 1989 م.

24ـــ ميزان الاعتدال في نقد الرجال : للحافظ شمس الدين الذهبي، تحقيق علي البجاوي، دار المعرفة بيروت بدون تاريخ.

25ـــ كتاب المجروحين من المحدثين : للإمام أبي حاتم بن حبان البستي، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، دار الصميعي الطبعة الأولى سنة 1420 هـــ/2000 م.

26ـــ المختلف فيهم : للحافظ ابن شاهين، ترتيب وتحقيق د. عبد الرحيم بن محمد ابن أحمد القشقري، مكتبة الرشد الرياض الطبعة الأولى سنة 1420 هـــ/1999 م.

27ـــ الموقظة : للحافظ شمس الدين الذهبي، اعتنى بها الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الثانية سنة 1412 هـــ .

28ـــ نزهة النظر : للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق وتعليق علي حسن الحلبي، دار ابن الجوزي، الطبعة الرابعة سنة 1419 هـــ/1998 م.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/